**قانون**

حماية المقاومة الفلسطينية

**رقم (6) لسنة 2008م**

**التكليف النهائي لمساق/**

مقدمة في السياسات العامة

**إعداد/**

أحمد طاهر شحادة

**مقدمة:**

في هذا التكليف سأتناول قانون حماية المقاومة الذي أقره المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2008 وقد أُثير حوله الكثير من الجدل سواء قبل إقراره وأثناء النقاشات لإقراره وحتى بعد إقراره وسريانه، وسأعرض فيه عدة نقاط وهي كالتالي:

* تمهيد.
* تعريف القانون
* مبررات إقرار القانون
* نص القانون.
* الأطراف المؤثرة ذات العلاقة.
* أثر القانون.

أسأل الله أن يوفقني إلى إيصال الفكرة التي أريد من خلال هذه الورقة وأن تحقق الهدف المنشود منها.

**تمهيد:**

* تعتبر **المقاومة** حق شرعي للشعب الفلسطيني كفلته كافة الشرائع السماوية والمواثيق والأعراف الدولية وذلك كطريق للتحرير من الاحتلال واستعادة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني.
* منذ احتلال فلسطين عام 1948 قام الشعب الفلسطيني بمقاومة الاحتلال بصور متعددة وخاض الكثير من المعارك والمواجهات مع العدو الصهيوني في داخل حدود فلسطين التاريخية أو خارجها.
* تطورت المقاومة الفلسطينية على مدار الأعوام وقد ظهرت العديد من فصائل وحركات المقاومة المسلحة والتي تم تأسيسها بناءً على أسس فكرية وأفكار أيدولوجية مختلفة (إسلامية، يسارية، علمانية ... الخ)، وقد أنعكس هذا التنوع في الأفكار على أداء المقاومة الفلسطينية سلباً وإيجاباً وأصبح لهذا التنوع الدور الأكبر في سلوك المقاومة وقوتها وديمومتها.
* مرت المقاومة الفلسطينية بمراحل مختلفة أثرت بشكل كبير عليها وعلى ديمومتها وتأثيرها منها:
  1. **خروج المقاومة الفلسطينية من الأردن** على خلفية أحداث أيلول التي وقعت بين منظمة التحرير الفلسطينية والنظام الأردني عام 1970، وبهذا فقدت المقاومة أطول حدود مع فلسطين التاريخية.
  2. **خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان** عام 1982 وتورطها في أحداث الاقتتال اللبناني الداخلي وما تبع ذلك من مجازر بحق الفلسطينيين وفقدان المقاومة لمقدراتها العسكرية وأسلحتها وإخراج المقاتلين إلى تونس والجزائر، وبالتالي فقدت المقاومة آخر الحدود مع فلسطين التاريخية.
  3. **الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987** والتي شكلت نقطة تحول كبيرة في المقاومة حيث تميزت بنقطتين مهمتين وهما:
     + تأسيس حركة المقاومة الإسلامية حماس وهي أول حركة مقاومة فلسطينية بخلفية فكرية إسلامية.
     + نقل المقاومة الفلسطينية من خارج فلسطين إلى داخلها، وبالتالي تشكيل ضغط أكبر على العدو الصهيوني.
  4. **توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 وإنشاء السلطة الفلسطينية**: ويعتبر الظرف الأخطر الذي مرت به المقاومة الفلسطينية لما ترتب عليه من اتفاقيات سياسية وأمنية بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الصهيوني، وما تبع ذلك من ملاحقة المقاومة وعناصرها من قبل أجهزة أمن السلطة الأمر الذي وصل إلى المطاردة والاعتقال وأحياناً القتل.
  5. **انتفاضة الأقصى عام 2000:** والتي أدت إلى عودة المقاومة الفلسطينية بشكل أقوى من ذي قبل وانخرط فيها جميع مكونات الشعب الفلسطيني وفصائله، وقد شهدت هذه الانتفاضة تطور وسائل المقاومة من العمليات الاستشهادية إلى التصنيع العسكري وبالتحديد الصواريخ والأنفاق العسكرية وغيرها وقد أدى ذلك إلى انسحاب الاحتلال الصهيوني من مستوطنات قطاع غزة وبعض مستوطنات الضفة الغربية.
* نتيجة للاتفاقيات الأمنية بين السلطة والاحتلال أصبح ملاحقة المقاومة والمقاومين واستهداف البنية التحتية للمقاومة من الواجبات الوظيفية للأجهزة الأمنية الفلسطينية التابعة للسلطة، وقد تم تتويج ذلك بما يُعرف بـ "**التنسيق الأمني**" والذي تلتزم بموجبه أجهزة الأمن الفلسطينية بتزويد أجهزة أمن الاحتلال بالمعلومات التي تخص المقاومة وبنيتها التحتية ومقدراتها وعناصرها، وتعدى ذلك إلى المساهمة في اعتقال المقاومين وتسليمهم للاحتلال وفي بعض الأحيان إلى تصفيتهم وقتلهم كما حدث مع عدد من الشهداء.
* مع انطلاق انتفاضة الأقصى عام 2000 وعودة المقاومة الفلسطينية إلى عملها بشكل قوي وفعال، ولكنها عانت من ملاحقة أجهزة أمن السلطة لها كما عانت من استهداف الاحتلال مما نتج عن ذلك سخطاً فصائلياً وشعبياً ضد السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية الأمر الذي كان يصل في الكثير من الأحيان إلى الصدام وإلى المواجهة المسلحة.
* عند إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006 شغل بند "**دعم وحماية المقاومة**" مكاناً متقدماً من البرامج الانتخابية للقوائم المتنافسة خاصة قائمة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس وكذلك القوائم التابعة للفصائل الأخرى مثل الجبهة الشعبية والديمقراطية وهو الأمر الذي أدى إلى تزايد شعبية هذه القوائم بين عموم الشعب الفلسطيني وبالتالي فوزها الكبير في الانتخابات خاصة قائمة التغيير والإصلاح.
* بعد تشكيل حماس للحكومة الفلسطينية وسيطرتها على المجلس التشريعي أصبحت الكثير من الأصوات تطالبها بالوفاء بما وعدت به في حملتها الانتخابية وحماية المقاومة وهو ما يعني كبح جماح الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة ومنعها من ملاحقة المقاومة ووقف التنسيق الأمني ومنع تبادل المعلومات مع أجهزة الأمن الصهيونية.
* لم تستطع الحكومة الفلسطينية من السيطرة على أجهزة الأمن بسبب سيطرة حركة فتح على هذه الأجهزة (قيادة وأفراد) وهو الأمر الذي دفع وزير الداخلية في حينها الشهيد سعيد صيام إلى تشكيل جهاز أمني يتبع له أطلق عليه "**القوة التنفيذية**" ومكون من عناصر تتبع الأجهزة العسكرية التابعة لبعض الفصائل "حماس والجبهة الشعبية ولجان المقاومة"، وهو الأمر الذي أدى إلى حدوث صدامات واشتباكات مسلحة وسقوط الكثير من الضحايا وقد انتهى الأمر بما يُعرف بـ "**الحسم العسكري**" أو "**الانقسام**" وبالتالي سيطرة حماس بشكل كامل على قطاع غزة عام 2007.
* شكل سيطرة حماس على قطاع غزة بشكل كامل تحدياً كبيراً للحركة واختباراً لها للوفاء بتعهداتها وتطبيق برنامجها الانتخابي خاصة فيما يتعلق بـ "**حماية ودعم المقاومة**" وهو الأمر الذي أدى إلى إصدار المجلس التشريعي الفلسطيني لقانون "**حماية المقاومة الفلسطينية رقم (6) لعام 2008**".

**تعريف القانون:**

* قانون أقره المجلس التشريعي الفلسطيني سنة 2008.
* تم نشر القانون في العدد 74 الصادر بتاريخ 06/07/2009 من الجريدة الرسمية "جريدة الوقائع الفلسطينية".
* بسبب ظروف الانقسام الفلسطيني لم يتم توقيع رئيس السلطة عليه، إلا أنه حسب القانون الأساسي الفلسطيني يصبح ساري المفعول بعد 60 يوم من نشره في الجريدة الرسمية.
* أصبح القانون ساري المفعول من تاريخ 14/07/2008.
* وبسبب ظروف الانقسام أيضاً يتم تطبيق القانون في قطاع غزة دون الضفة الغربية.

**مبررات إقرار القانون:**

منذ تأسيس السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية، ركزت السلطة وأجهزتها (خاصة أجهزة الأمن الوقائي والمخابرات العامة والاستخبارات العسكرية) أنشطتها في ملاحقة المقاومة وأنشطة المقاومة وتجفيف منابع المقاومة وإغلاق المؤسسات التي تتبع فصائل المقاومة (الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة، الأندية والمراكز الرياضية والثقافية، مراكز تحفيظ القرآن الكريم...) وتعدى دورها إلى تبادل المعلومات الأمنية مع الأجهزة الأمنية الصهيونية والأجهزة الأمنية التابعة لبعض الدول العربية (مصر، الأردن) والدول الأجنبية (أمريكا)، وقد نتج عن ذلك الأمر سخط كبير في صفوف الشعب الفلسطيني بكافة انتماءاته السياسية والفكرية حتى أصبح جزء كبير من الشعب ينظر إلى هذه الأجهزة على أنها "أجهزة عميلة".

ونتيجة لذلك أصبح إصلاح الأجهزة الأمنية أولوية وطنية يطالب بها الكل الوطني الفلسطيني سواء على المستوى الفصائلي والمستوى الشعبي وتم توقيع العديد من المواثيق الوطنية والشعبية التي تطالب السلطة بإعادة النظر في العقيدة الأمنية لأجهزتها الأمنية.

وبعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006 وتشكيلها الحكومة، أصبح الكل يطالب الحركة بالقيام بإصلاح هذه الأجهزة خاصة أن برنامجها الانتخابي قائم على "التغيير والإصلاح"، لذلك خطت الحركة في سبيل ذلك خطوات تتمثل في القيام ببعض الاصلاحات على عدة مستويات منها المستوى القانوني الذي سيتم الاستناد عليه في أي عملية إصلاح أو إجراء لحماية المقاومة**، لذلك نجد أن المبررات لتشريع القانون كثيرة ممن إجمالها فيما يلي:**

1. الحاجة إلى قانون يحمي المقاومة ويدعمها ويقويها لما تمثله من رمزية فلسطينية.
2. الحاجة إلى ضابط قانوني يمنع المساس بالمقاومة خاصة في المؤسسات والأجهزة الأمنية الحكومية.
3. الحاجة إلى تقنين التسهيلات الحكومية الممنوحة لفصائل المقاومة الفلسطينية المختلفة.
4. ضغط فصائل المقاومة على الحكومة بضرورة مساهمة الحكومة ومؤسساتها وأجهزتها في حماية المقاومة.
5. الضغط الإعلامي والشعبي على الحكومة وعلى المجلس التشريعي الذي تسيطر عليه حركة حماس بضرورة تبني المقاومة ودعمها رسمياً من قبل الحكومة.

**نص القانون:**

|  |  |
| --- | --- |
|  |  |

**الأطراف المؤثرة ذات العلاقة:**

كان إقرار القانون نتيجة لمطالبات وضغوطات كثيرة مارسها العديد من الأطراف المختلفة

1. **الحكومة:**

* بعد تشكيل حماس للحكومة الفلسطينية العاشرة، كان أمامها تحدي كبير في السيطرة على الأجهزة الأمنية والتي كانت تسيطر عليها حركة فتح.
* كان من أكبر التحديات هو العقيدة الأمنية للأجهزة الأمنية وارتباطاتها الأمنية مع أجهزة الأمن الصهيونية والأجنبية.
* منذ اللحظة الأولى لتولي الحكومة أصدر وزير الداخلية الشهيد/ سعيد صيام قرار بوقف كافة أنواع التواصل والتنسيق مع الأجهزة الأمنية الصهيونية، إلا أن قراره اصطدم بعدة عقبات منها:
  1. تبعية بعض الأجهزة الأمنية المباشرة لرئيس السلطة محمود عباس.
  2. رفض بعض الأجهزة تطبيق القرار كونه يتعارض مع الاتفاقيات الأمنية التي أُنشأت هذه الأجهزة بناءً عليها.
* نظراً للعقبات السابقة، طالبت الحكومة الفلسطينية من المجلس التشريعي بتشريع قانون لحماية المقاومة الفلسطينية والذي من شأنه تدعيم موقف الحكومة ووزارة الداخلية في تنفيذ قراراتها.

1. **الوزراء والمسؤولين:**

* نتيجة لتشكيل حركة حماس الحكومة الفلسطينية تقلد العديد من قادة المقاومة "السياسيين والعسكريين" العديد من المناصب الحكومية (وزراء، وكلاء وزارات، مدراء عامون) وبالتالي أصبحت الكثير من قيادة الوزارات المختلفة في يد أشخاص يتبعون فصائل المقاومة وكان هدفهم المعلن هو أنهم يريدون حماية المقاومة ودعمها وتعزيزها.
* نتيجة لذلك أصبح الدفع باتجاه قانون يخص المقاومة وحمايتها أمراً ملحاً لدى الحكومة الفلسطينية في حينه.

1. **أعضاء المجلس التشريعي:**

* شملت القوائم الانتخابية المتنافسة في انتخابات 2006 على أسماء من الصفوف الأولى للمقاومة منهم أهالي شهداء وأسرى محررون وأسرى حاليون، وقد فاز الكثير منهم وحصلوا على مقاعد في المجلس التشريعي.
* منذ اللحظات الأولى لتولي المجلس التشريعي لمهامه، ظهرت مطالبات وطُرحت العديد من مشاريع القوانين التي تخص المقاومة والمقاومين وأهالي الشهداء والأسرى والذين عانوا لفترة طويلة نتيجة ممارسات السلطة وحكوماتها المتعاقبة.
* ونتيجة لذلك كان أعضاء المجلس التشريعي من أهم الأطراف التي دفعت باتجاه سن القانون وإقراره وتنفيذه.

1. **قادة الأجهزة الأمنية:**

* بعد أحداث الانقسام عام 2007 وامتناع أفراد الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة عن العمل بتعليمات من رئيس السلطة محمود عباس، اضطرت حماس إلى سد الفراغ عبر تشغيل آلاف من عناصر جهازها العسكري وبعض الأجهزة العسكرية للفصائل الأخرى في الأجهزة الأمنية المختلفة، تولى العديد من القادة العسكريين للمقاومة قيادة الأجهزة الأمنية.
* نتيجة لذلك، أصبح بعض العاملين في الأجهزة الأمنية يخلطون بين عملهم في تلك الأجهزة وعملهم في فصائل المقاومة، ونتج عن ذلك تعارض في العمل والصلاحيات.
* لضبط الحالة، ظهرت مطالبات من قادة الأجهزة الأمنية المختلفة بضرورة وضع قانون يضبط العلاقة بين الحكومة وفصائل المقاومة وينظمها ويضفي على الكثير من القرارات والتسهيلات الصبغة القانونية.
* وبناءً عليه، أصبح قادة الأجهزة الأمنية من أهم الجهات التي دفعت نحو سن القانون وتطبيقه.

1. **الفصائل الفلسطينية:**

* منذ تشكيل حماس للحكومة الفلسطينية العاشرة عام 2006 حرصت كل الحرص على استقطاب الفصائل الفلسطينية بجانبها من أجل إنجاح حكومتها، وبالتالي عقدت معها اللقاءات والحوارات على مستوى القيادات السياسية والعسكرية لهذه الفصائل واستمعت لمطالبها والتي كان من بينها ضرورة مساهمة الحكومة في دعم المقاومة وحمايتها.
* نتيجة لهذه الحوارات واللقاءات أصبح لدى الحكومة الفلسطينية دعم فصائلي لإقرار القانون.

1. **وسائل الإعلام:**

* منذ فوز حركة حماس بالانتخابات، أصبح موضوع مزاوجة حماس بين الحكومة والمقاومة مادة إعلامية تتردد بشكل يومي عبر الاذاعات المحلية والفضائيات ومقالات الصحف، وأصبحت المطالبات لحماس وللحكومة التي شكلتها بضرورة الوفاء بوعودها الانتخابية بحماية المقاومة مادة للمزاودات الإعلامية في وسائل الإعلام التابعة للفصائل المختلفة.
* نتيجة لهذه الحملات الإعلامية المستمرة أصبحت الحكومة الفلسطينية مضطرة لطرح قانون المشروع الخاص بحماية المقاومة أمام المجلس التشريعي لإقراره، وبذلك أصبح لوسائل الإعلام دوراً كبيراً في التأثير والدفع نحو القانون.

1. **الفعاليات الشعبية:**

* يعتبر الشعب الفلسطيني شعب مقاوم بطبعه، يحب المقاومة ويتبناها ويدافع عنها، ويعتبر المقاومة هي الأصل في التعامل مع الاحتلال وما سوى ذلك يُعتبر شاذاً وخارجاً عن الأعراف والقيم الوطنية والشعبية الفلسطينية.
* نتيجة لذلك مارس الشعب الفلسطيني عبر فعالياته الشعبية المختلفة الضغوط على الحكومة الفلسطينية من أجل تبني المقاومة ودعمها وحمايتها، ومن أبرز الفعاليات التي لعبت دوراً في هذا الأمر:
  1. عائلات الشهداء الذين استشهدوا في مقاومة الاحتلال، حيث كان لهم دوراً كبيراً في دعم حركة حماس في الانتخابات التشريعية وفوزها وبالتالي أصبح لهم دوراً كبيراً في الضغط على الحكومة لحماية المقاومة والمقاومين.
  2. الأسرى في سجون الاحتلال وعائلاتهم، وهي الفئة التي تدفع من أعمارها ضريبة المقاومة وعانت على مدار الأعوام من سياسة محاربة المقاومة التي انتهجتها السلطة الفلسطينية، وبالتالي أصبحت مطالباتهم للحكومة الفلسطينية بدعم المقاومة وتبنيها كخيار أكثر إلحاحاً.

**أثر القانون:**

انعكس تطبيق القانون على أرض الواقع بشكل ملحوظ وعلى كافة المستويات خاصة الرسمية الحكومية، حيث تم تعميم القانون على المؤسسات وتطبيقه وتشكيل لجنة مختصة من الحكومة والفصائل من أجل الإشراف على تطبيقه وحل أي إشكالات قد تقع، ومن أهم آثار القانون:

1. **التأكيد على تجريم التعاون مع الاحتلال قانونياً:**
   1. **منع كل أشكال التعاون والتواصل** بين الأجهزة الأمنية الحكومية في غزة مع الأجهزة الأمنية الصهيونية بكافة الأشكال والذي كان قائماً منذ تأسيس السلطة الفلسطينية وما زال قائماً حتى اللحظة في الضفة الغربية للأسف.
   2. **منع كافة الأنشطة** التي تنفذها بعض المؤسسات الدولية والتي تشارك فيها مؤسسات صهيونية واعتبار ذلك شكلاً من أشكال التطبيع الذي يمس بالمقاومة.
   3. **سرعة إنجاز المحاكم الخاصة بالعملاء** وإصدار الأحكام وفق قانون العقوبات الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية لعام 1979 حيث كانت المحاكمات تأخذ وقتاً أطول ويتم إهمال القضايا الخاصة بالعملاء وبالتالي تلجأ الفصائل المقاومة إلى تطبيق القانون بقوة السلاح ضد العملاء مما تسبب بفوضى كبيرة وفلتان أمني في مرحلة من المراحل.
2. **حماية الحكومة الفلسطينية وأجهزتها ووزاراتها للمقاومة وقد ترتب على ذلك:**
   1. إلغاء ما يُسمى "**المنع الأمني**" الذي كان يمنع عمل الأشخاص العاملين في فصائل المقاومة في الوظائف الحكومية المختلفة، وكان يُطبق من قبل السلطة قبل تشكيل حماس للحكومة وهو ما حرم مئات الشباب من العمل في الوظائف الحكومية.
   2. **تعزيز الحماية الأمنية** أو ما يُعرف بـ "**التنسيق الأمني بين فصائل المقاومة وأجهزة الأمن الحكومية في غزة**" والذي يشمل تبادل المعلومات الأمنية بين الأجهزة الأمنية الحكومية وفصائل المقاومة وما ترتب عن ذلك من تفكيك خلايا للعملاء وحماية أفراد وقيادات ومقدرات المقاومة من الاستهداف.
3. **تسهيل عمل فصائل المقاومة** وقد شمل ذلك:
   1. **تسهيل وسرعة إنجاز المعاملات** الخاصة بفصائل المقاومة في الوزارات والمؤسسات الحكومية وتوفيق الأوضاع القانونية للكثير من الأعمال الخاصة بهم.
   2. **تخصيص الأراضي:** حيث عملت الحكومة على تسهيل عملية تخصيص الأراضي اللازمة لفصائل المقاومة والتي تستخدمها الفصائل في إقامة معسكرات تدريب ومقرات قيادة، كذلك تسهيل حصول الفصائل على التراخيص اللازمة لبعض المباني الخاصة بعملها.
   3. **الآليات والسيارات:** حيث سهلت الحكومة عملية ترخيص الآليات والمركبات والسيارات الخاصة بفصائل المقاومة ووصل الأمر إلى الإعفاء من رسوم الترخيص وتسهيل المرور على الحواجز الشرطية وعدم الاعتراض أثناء المهمات الرسمية للمقاومة.
   4. **الدعم اللوجستي:** حيث تعمل الحكومة على تزويد فصائل المقاومة العاملة ببعض الدعم اللازم وحسب إمكاناتها مثل تزويدها بسولار معفي من الضرائب والسماح لها بالاستعانة بآليات الحكومة وقت الحاجة وغيرها.
4. **تطور أداء المقاومة:** حيث وفرت الإجراءات المطبقة في غزة بيئة عمل مريحة لفصائل المقاومة انعكست على أرض الواقع بنتائج ملموسة تمثلت في:
   1. تطور البنية التحتية للمقاومة من حيث المرافق والآليات وغيرها.
   2. تطور وسائل المقاومة ومقدراتها العسكرية (أنفاق، صواريخ، طائرات مسيرة، أسلحة مختلفة...).
5. **الآثار السلبية للقانون:** رغم أهمية القانون من الناحية الوطنية إلا أنه ظهرت له العديد من الآثار السلبية لتطبيق القانون تمثلت بالتالي:
   1. **تعزيز الانقسام الفلسطيني:** حيث اعتبرت حركة فتح والسلطة الفلسطينية في الضفة القانون موجهاً ضد حركة فتح والأجهزة الأمنية الفلسطينية التابعة للسلطة وبالتالي اعتبرته غير قانوني ورفض رئيس السلطة محمود عباس التوقيع عليه، ومن آثار القانون على الانقسام الفلسطيني:
   2. **استخدام الحكومة في غزة للقانون** في ملاحقة بعض عناصر الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة، حيث أصبح مجرد التواصل مع قيادة هذه الأجهزة في الضفة الغربية جريمة يُلاحق مرتكبها.
   3. **سوء استخدام القانون** من قبل بعض فصائل وعناصر المقاومة والذي تمثل في تجاوز القوانين المعمول بها والتعدي على الأملاك العامة والخاصة ووصل الأمر إلى الصدام بين هذه العناصر والأجهزة الأمنية الحكومية، ويتم معالجة هذه التجاوزات فور حدوثها.